بيان صادر عن الحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ٨٤ تقول فيه: "إن أموال المقاصة يجب ألا تكون منقوصة، وليست موضع ابتزاز سياسي، واستعادتها من الاحتلال ستساعدنا في الخروج من الوضع المالي الصعب الذي فرضه علينا الاحتلال وصفقة القرن وتبعات جائحة كورونا وانخفاض المساعدات الدولية بشكل حاد"*

٢٠٢٠/١١/٢٣

رئيس الوزراء: علاقتنا مع إسرائيل هي علاقة شعب محتل مع دولة احتلال
احترام إسرائيل للاتفاقيات يكون بوقف الاستيطان وفتح مؤسسات القدس وتشغيل الممر الآمن بين الضفة والقطاع والإفراج عن قدامى الأسرى وإلغاء الإدارة المدنية
نريد عملية سياسية تنهي الاحتلال برعاية متعددة الأطراف ووفق مرجعيات القوانين الدّولية
سنصرف جميع المتأخرات للموظفين دفعة واحدة حال استلامنا كامل أموالنا من الجانب الإسرائيلي
إغلاق جميع مرافق الحياة باستثناء المخابز والصيدليات من صباح الجمعة وحتى صباح الأحد وإغلاق يومي من الساعة ٧ مساء إلى الساعة ٦ صباحاً لمدة أسبوعين لكسر سلسلة الوباء
لا تراجع عن خيار الوحدة والانتخابات أولوية وطنية وننتظر موافقة "حماس" لإجرائها
نجدد دعوة الرئيس لحوار عربي عربي والتنسيق معنا في أي شأن يمس قضيتنا
المجلس يدرس الوضع القانوني لإلغاء أو ضم أو دمج ٦٣ مؤسسة حكومية غير وزارية ضمن برنامج الإصلاح وتوفير المال العام

قال رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية في مستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عقدت، اليوم الإثنين، عبر تقنية الاتصال عن بعد بأن حقوق الموظفين أولوية لدى الحكومة، "وسنصرف كامل المتأخرات دفعة واحدة فور استلامنا أموالنا كاملة من الجانب الإسرائيلي، وإذا لم نستلمها جميعها فسنصرف ما نستلمه".

وأضاف رئيس الوزراء في كلمته: "إن أموال المقاصة يجب ألا تكون منقوصة، وليست موضع ابتزاز سياسي، واستعادتها من الاحتلال ستساعدنا في الخروج من الوضع المالي الصعب الذي فرضه علينا الاحتلال وصفقة القرن وتبعات جائحة كورونا وانخفاض المساعدات الدولية بشكل حاد".

وتابع: "أي مبلغ نستلمه سنسدد فيه الرواتب كأولوية، ثم استحقاقات القطاع الصحي من مستشفيات خاصة وأهلية وموردي الأدوية والتجهيزات الطبية، ثم مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل، ثم المقاولين وصغار المزودين وعطاءات الإمداد والتجهيز للأجهزة الأمنية وسداد قروض الحكومة من البنوك".

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، مجلس الوزراء
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51627

وأشار رئيس الوزراء إلى أن "الأزمة التي عانينا منها انعكست على الموظفين ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والمتقاعدين وعشرات آلاف الحاصلين على المساعدات والإعانات الاجتماعية، وشركات القطاع الخاص وغيرهم"، مؤكداً أن "شعبنا أثبت مرةً أُخرى أنه قادر على إسقاط مؤامرات تمييع القضية الوطنية".

ولفت إلى أن "الدفعات ستوفر سيولةً ستعالج جزءاً من القضايا العالقة، وستنعش السوق الفلسطيني الذي يتأثر بشكل مباشر بمصروفات الموظفين ودفعات القطاع الخاص، وستُمكننا من العودة لاستكمال برنامجنا الحكومي، في دعم التعليم والاقتصاد والزراعة، وسنستأنف بقدر ما يسمح به الوضع الصحي، برامج التدريب للشباب، لإيجاد فرص عمل جديدة، متناغمة مع متطلبات العصر، وتحقِق الانفكاك التدريجي عن الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني واستكمال خططنا التي أعاقها وقف أموال المقاصة".

وأكد رئيس الوزراء أن "العلاقة التي تربطنا مع إسرائيل هي علاقة شعب محتل مع دولة احتلال، وهناك اتفاقيات موقعة لم تكن إسرائيل تحترمها، وتستند العلاقة إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وهي ليست علاقة أمنية أو مالية، بل علاقة شعب محتل يريد حريته ويناضل من أجل الخلاص من الاحتلال".

وقال: إن مرجعية العلاقة مع دولة الاحتلال لن تكون ولم تكن "صفقة القرن"، التي رفضناها جملةً وتفصيلاً، مؤكداً أن احترام إسرائيل للاتفاقيات الموقعة بالنسبة لنا يعني: فتح مؤسسات القدس، وتشغيل الممر الآمن بين الضفة وغزة، وعودة موظفينا إلى الجسور كما في السابق، ووقف الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، وإجراء الانتخابات في القدس، وأن تصبح جميع الأراضي تحت السيادة الفلسطينية، وإلغاء الادارة المدنية، والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد، وإطلاق سراح الدفعة المتبقية من قدامى الأسرى، واتفاق الخليل وعشرات البنود المتعلقة بالأرض والمياه والاقتصاد والمعابر والتنقل وغيره، واعتبار أن قضايا الحل النهائي تشمل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والأسرى".

وأضاف: يجب على الجانب الإسرائيلي الإيفاء بالتزاماته بشأن هذه البنود، ولا يمكن أن يتوقع أحد أن يتم الالتزام بها من طرف واحد؛ من قبلنا.

وطالب رئيس الوزراء المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات، والدفع من أجل عملية سياسية وفق مرجعيات القوانين والقرارات الدّولية، برعاية دولية متعددة الأطراف.

وقال: "نريد عملية سياسية تنهي الاحتلال. وعندما نطالب بأي أمر، فهو من حقنا وهو لنا، سواء أكان ذلك حريتنا أم أرضنا أم مالنا أم رفع الحصار عن قدسنا أو أهلنا في غزة.

وحول الحالة الوبائية في فلسطين، أشار اشتية إلى أن هناك تسارعاً مقلقاً في تفشي فيروس كورونا في مختلف محافظات الوطن، في قطاع غزة ونابلس والقدس ورام الله.

وأكد أن التقيد بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية ليس مسألة حرية، فهو فرض عين على كل مواطن، فالمواطن ليس حراً بأن يكون ناقلاً للمرض لغيره، وكل من ينتهك تدابير الوقاية سيُعرّض نفسه لإجراءات عقابية مشددة.

وأكد أنه بتوجيه من الرئيس محمود عباس، وبالتشاور مع لجنة الطوارئ والأمن والمحافظين ووزارة الصحة، قررت الحكومة إغلاق جميع مرافق الحياة التجارية والخدمية من صباح الجمعة وحتى صباح الأحد المقبلين في كل المحافظات، باستثناء المخابز والصيدليات، ويتبعه إغلاق يبدأ من الساعة السابعة مساء وحتى السادسة صباحاً يومياً خلال بقية أيام الأُسبوعين المقبلين في كل المحافظات لمدة ١٤ يوماً.

وشدد على أن هذه الإجراءات المحدودة تهدف إلى السيطرة على الارتفاع المتسارع بالإصابات وكسر سلاسل العدوى، وإعطاء فرصة لطواقم الصحة لحصر الإصابات.

وطالب رئيس الوزراء الأجهزة الأمنية بإيقاع العقوبات الواردة في تعليمات حالة الطوارئ على من يخالف هذه التعليمات، داعياً المواطنين إلى التحلي بروح المسؤولية والالتزام بإجراءات السلامة التي تشمل منع التجمهر والتجمع والأعراس وبيوت العزاء والاحتفالات، والالتزام بوضع الكمامات والتباعد، خاصة في المناطق المغلقة.

وعلى الصعيد الداخلي المحلي، أكد رئيس الوزراء أن خيار الوحدة الوطنية لا تراجع عنه، وهو لم يكن يوماً إلا التزاماً استراتيجياً، وقال: لا يزال الجميع ينتظر الموافقة الرسمية والمكتوبة من حركة "حماس" لإجراء الانتخابات التي نرى أنهّا قضيّة مصيرية بالغة الأهمية، لتحقيق الوحدة.

وشدد على أن إجراء الانتخابات ليس فقط أولوية وطنية وفصائلية، ولكن قضية مفصلية لإنهاء الانقسام ووحدة الوطن.

وجدد رئيس الوزراء رفض محاولة البعض تصوير التطبيع مع دول عربية على أنه بديل للسلام مع الفلسطينيين، مؤكداً أنه هروب من حقيقة، أننا موجودون صامدون على أرضنا، ولن نتزحزح.

وأعرب عن حزنه من الأنباء التي تتحدث عن قيام دول عربية بمباحثات حول فتح سفارات لها في إسرائيل، خاصة أنّ هذه الدول ليس لها سفارات ومقرات دبلوماسية فوق أراضي دولة فلسطين التي يعترفون بها.

وأكد رئيس الوزراء "دعوة الرئيس عباس إلى الحوار العربي العربي حول ما يجري، وإلى التنسيق معنا في أي شأن يمسنا".

واعتبر اشتية أن زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى مستوطنة بساغوت المقامة على أراضي أهالي البيرة، وإعلانه العمل على تغيير المبادئ التوجيهية في علامة بلد المنشأ للمنتجات المستوردة، واعتبار أنّ البضائع المنتجة في المستوطنات أُنتجت في إسرائيل، والفصل بين البضائع المصنعة في الضفة وغزة، تأتي في سياق الهجمة على حقوق شعبنا وانتهاك القانون

الدولي، وتهدف إلى تمزيق الجغرافيا الفلسطينية وشرعنة الاستيطان وخلق حقائق أمام الإدارة الجديدة في واشنطن".

وأدان رئيس الوزراء اعتداءات المستوطنين على أهالي قرية التوانة في مسافر يطا، وكذلك الاعتداءات على جنين وقرية عانين، وبيت دجن، وبيت فجار وكفر قدوم وبورين، ومحاولات إخلاء المواطنين من بيوتهم في الشيخ جراح، ووضع شمعدان على الحرم الإبراهيمي، في استفزازٍ لمشاعر المسلمين.

ودعا اشتية المؤسسات الحقوقية الدولية إلى التدخل لوقف تلك الاعتداءات، التي يتورط فيها القضاء الإسرائيلي الذي رفض مؤخراً جميع دعاوى المعارضة لمخطط المستوطنين بناء مصعد في الحرم الإبراهيمي لتغيير معالمه، تمهيداً لتنفيذ المخطط قريباً.

ورحب رئيس الوزراء بتصويت أغلبية الدول لصالح قرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كذلك تبني اللجنة الثانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار المعنون: "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية".

ولمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تصادف يوم بعد غد الأربعاء، جدد رئيس الوزراء التزام الحكومة بجميع القوانين واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها القضاء على جميع أوجه العنف ضد المرأة ووضع حدّ لإفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب، والتزامها بقيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية في إطار من التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية وبما يسمح به ديننا الحنيف.

وأكد رئيس الوزراء على حقوق العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وموضوع نظام المكافآت والحقوق المالية للمشاركين في مجالس الإدارة للمؤسسات العامة والخاصة.

وضمن مساعي الحكومة لتوفير النفقات ومنع التضارب بين عمل المؤسسات فقد اوعز رئيس الوزراء لدراسة الوضع القانوني لـ ٦٣ مؤسسة حكومية غير وزارية بعضها سيتم إلغاؤه أو ضمه إلى الوزارات او دمجه مع مؤسسات ووزارات مختلفة.

وقال رئيس الوزراء: "إن مثل هذه الإجراءات تهدف إلى توفير المال العام، وتعزيز المؤسسات الحكومية وتقويتها، ومنع التضارب بين عمل المؤسسات الرسمية ومعالجة التضخم في الكادر الوظيفي وبما لا يجحف بحقوق أو رواتب العاملين في هذه المؤسسات".

كما أوعز رئيس الوزراء لوزراء الاختصاص مراجعة تقارير المؤسسات غير الحكومية للتأكد من تناغم أنشطتها وأهدافها مع أهداف خطط التنمية القطاعية، وخطة التنمية الوطنية وتوجهات الحكومة.

وقدم وزير الخارجية تقريرا عن اجتماعاته في أوروبا وألمانيا مع نظرائه وتشاوره معهم لدفع المسار السياسي إلى الأمام.

واستمع المجلس إلى تقرير حول الأوضاع في مدينة القدس المحتلة، والجهود المبذولة لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير معالم مركز المدينة ووادي الجوز وما يرافقها من عمليات استيطان وهدم للمباني ومحاولات تهجير أصحاب البيوت في منطقة الشيخ جراح.

واستمع المجلس إلى تقرير حول سرعة تفشي فيروس كورونا في الضفة والقطاع ومدينة القدس المحتلة، وجهود وزارة الصحة لتقليص مساحة انتشار الوباء، وتوفير المستلزمات الطبية في جميع المستشفيات التي تم تخصيصها لمعالجة المصابين بالفيروس. واستمع المجلس كذلك إلى جهود الوزارة لحجز اللقاح ضد الفيروس بعد استكمال إجراءات اعتماده من قبل منظمة الصحة العالمية، واستمع المجلس كذلك إلى الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لوضع بروتوكول خاص بأعياد الميلاد واضاءة شجرة الميلاد وفق تدابير وقائية تتوخى ارتداء الكمامات وعدم الاحتشاد والحرص على التباعد خلال إقامة الطقوس الدينية الخاصة بعيد الميلاد المجيد.

وقرر المجلس ما يلي:

١. إغلاق كامل لجميع مرافق الحياة التجارية والخدمية من صباح الجمعة وحتى صباح الأحد التالي في كل المحافظات، باستثناء المخابز والصيدليات، وإغلاق أثناء الليل يبدأ من الساعة السابعة مساء وحتى السادسة صباحاً يومياً خلال بقية الأيام، وذلك لمدة ١٤ يوماً بدءً من يوم الجمعة ٢٠٢٠/١١/٢٧.
٢. تشكيل لجنة لإعداد نظام قانوني للمحافظة على حقوق التقاعد للعمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر.
٣. إحالة مقترحات لجنة حوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراستها.
٤. مراجعة خطط المنظمات غير الحكومية ومواءمتها مع خطط الوزارات والجهات الحكومية ذات الاختصاص.
٥. الموافقة على التقاعد المبكر لعدد من الموظفين بناءً على طلبهم وبعد استيفاء شروط التقاعد المبكر.
٦. الموافقة على عدد من أذونات الشراء لعدد من غير حاملي الهوية الفلسطينية.
٧. اعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية في مجالات تنموية مختلفة.
٨. إحالة عدد من القوانين والأنظمة الى أعضاء مجلس الوزراء لدراستها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/